CC BY

المخطط البريطاني لدمج المناطق الكوردية بولاية الموصل (1916–1920) دراسة تاريخية

نيـژيار نعمان نعمان*

تأريخ التقديم: 2020/4/2 تأريخ القبول: 2020/5/10

المستخلص:

تمثل المشكلة الكوردية في العراق من أَبرز المشاكل الإقليمية التي كانت ولاتزال تعاني منها العراق بشكل خاص ودول الجوار منها تركيا وإيران و سوريا بشكل عام، وتتمثل هذه المشكلة في محاولة الكورد في الحفاظ على هويتهم القومية واللغوية في دولة غالبيتها العظمى من العرب. وبشكل عام يمكن القول إن آمال الكورد وطموحاتهم انتعشت عام 1920 عندما وقعت معاهدة سيفر بين الحلفاء والعثمانيين التي جاء في موادها (62 و63 و64) على حق الكورد في إنشاء دولة كوردية في منطقة كوردستان تركيا تتمتع بالحكم الذاتي أولا ثم الاستقلال و يحق لولاية الموصل الانضمام إليها؛ لذا استمرت. هذه المشكلة في اتجاهين تمثلت الاولى في مطالبة تركيا الحديثة بهذه الولاية على أساس أنَّها جزء لا يتجزأ من تركيا، والسبب الحقيقي لهذه المطالبة هو احتواء الولاية على مخزون نفطي كبير وتمثلت الثانية باحتواء الولاية بالقومية الكوردية في السليمانية وأربيل ودهوك، إذ طالب الكورد الساكنون في هذه المناطق بكيان مستقل أسوة بالدول الجديدة التي أنشئت في المنطقة كما جاء في بنود اتفاقية سيفر عام 1920 الا ان تركيا رفضت هذه السياسة و تشكيل كيان خاص للكورد ممَّا يؤدي الى زيادة تعقيدات المشكلة الكوردية فيما بعد.

الكلمات المفتاحية : أكراد العراق ، المسالة الكردية ، الولاية بالقومية، كردستان العراق

* مدرس/ قسم التاريخ/ فاكولتي العلوم الانسانية / جامعة زاخو .

المقدمة :

تعدّ المدة الزمنية الواقعة مابين عامي 1916-1920 من اهم الفترات التي مهدت لظهور القضية الكوردية في العراق، ففي هذه المدة تم التوقيع على اتفاقية سايكس – بيكو عام 1916 وبداية تشكيل الدولة العراقية الحديثة .

تميزت هذه المدة بظهور الحركة القومية – االتحررية الكوردية في العراق، ادت بريطانيا دورا رئيسا فى الوقوف امام طموحات الكورد عندما نكثت بوعدوهم بتشكيل دولة مركزية مستقلة كوردية لهم ، وعلى غرار الدول القومية التى عملوا على تاسيسها بعد انهيار الدولة العثمانية، كالدول العربية، وبموازاة ذلك فان القادة البريطانيون بذلوا كل ما يمكن من جهود دبلوماسية وسياسية لحل المشكلة الكوردية وفقا لمصالحها وأهدافها، دون الاهتمام بأي طرف من الأطراف الكوردية .

قسم البحث الى مقدمة و ثلاث محاور و خاتمة تم التوصل فيها الى عدد من النقاط الاساسية في السياسة البريطانية تضمن المحورالاول الاتصال البريطاني بكورد العراق في حين تطرق المحور الثاني دخول بريطانيا الى المناطق الكوردية في العراق و الموقف البريطاني من المطالب الكوردية في هذه المناطق ,في حين تطرق المحور الثالث الى ضم المناطق الكوردية للدولة العراقية الحديثة ونكث بريطانيا لوعودها للكورد باقامة دولة مستقلة لهم خاصة بمناطق وجودهم و سكناهم.

اعتمد البحث على عدد من المصادر المهمة منها سروة اسعد صابر كوردستان منذ الحرب العالمية الاولى و الى مشكلة الموصل وكتاب ديفيد مكدول، تاريخ الاكراد الحديث وايضا كتاب فاضل حسين، مشكلة الموصل اضافة الى كتاب س.جي.ادموندس، كرد وترك وعرب وعدد من المصادر المهمة الاخرى.

المحور الاول: الاتصال البريطاني بالكورد :

كانت المحاولة البريطانية الاولى لوضع اطار معين لسياستها في العراق بعد احتلال بغداد في اذار 1917، عندما شكلت لجنة تسمى بـــ "لجنة ادارة مابين النهرين" في 16 اذار 1917 للنظر في مستقبل العراق الاداري والسياسي، و اهم ما جاء في قرارات اللجنة هو تطبيق اتفاقية سايكس – بيكو التي عقدت بين كل من بريطانيا التي مثلها السير مارك سايكس وفرنسا التي مثلها جورج بيكو وروسيا القيصرية لاقتسام ممتلكات الدولة العثمانية، وتم عقد الاتفاقية في 16 ايار بعد تبادل المذكرات الديبلوماسية بين الحكومات الثلاث

المعنية[1]، ونصت احدى موادها على تقسيم العراق إلى منطقتين رئيسيتين، هما منطقة نفوذ فرنسية في الشمال ولاية الموصل وتشمل كل من السليمانية وكركوك واربيل والموصل، ومنطقة نفوذ بريطانية في الوسط والجنوب [2] .

ايدت التعليمات الصادرة عن اللجنة فكرة التقسيم، لكن مع تقسيم المنطقة الوسطى والجنوبية إلى منطقتين اداريتين مختلفتين، بحيث تبقى ولاية البصرة تحت الحكم البريطاني المباشر، في حين تتمتع بغداد بحكم محلي تحت الحماية البريطانية، اما نوع الحكم في ولاية الموصل فيكون حكم ذاتي تحت الحماية الفرنسية [3].

كانت اتفاقية سايكس – بيكو تعني بالنسبة للكورد تقسيمهم إلى مناطق مختلفة، واحدة للنفوذ البريطاني والاخرى للنفوذ الفرنسي وثالثة تحت الحكم الفرنسي المباشر، اضافة إلى منطقة كبيرة من الارض غير محسومة تمنح لروسيا، تمتد على طول الحدود الايرانية من رامنه إلى راوندوز شمالاً، كما أظهرت الاتفاقية ان مسألة المناطق الكوردية بالنسبة لبريطانيا كانت في الدرجة الثانية بعد الاستقرار السياسي لمناطق النفوذ الرئيسة في بلاد مابين النهرين وبلاد الشام[4].

وجد الكورد بان بوادر اذكاء الشعور القومي واثارة الآمال الكوردية في تحديد مستقبلهم، قد جاءت مواتية مع اول خطوة للحكومة البرطانية نحو مفهوم تقرير المصير.

وصرح لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا (1916–1922) في تحديد موقفه من قضية تقرير المصير، وتعيين الملامح الرئيسة للخطط البريطانية العامة نحو العراق في سياق خطاب القاه امام مؤتمر نقابة العمال في مطلع كانون الثاني 1918، عندما قال ان:– "شعوب بلاد العرب وأرمينيا وبلاد مابين النهرين وسوريا وفلسطين هم في تقديرنا أهل للاعتراف بان أوضاعهم القومية مستقلة" [5].

---

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر: George Lenczowski, The middle East in World Affairs, New York, 1956,p.70

(2) غسان العطية، العراق 1908 –1921،دار اللام، لندن، 1987، ص 154 .

(3) المصدر نفسه.

(4) ديفيد مكدول، تاريخ الاكراد الحديث، ترجمة راج ال محمد، دار الفارابي، بيروت، 1996،ص 195.

(5) دخل لويد جورج (1863 –1945) مرات عديدة مجلس العموم كعضو في حزب الاحرار، منح لقب لورد قبل وفاته بمدة قصيرة. لمزيد من التفاصيل ينظر: The Encyclopedia Americana

ومع أن لويد جورج لم يقدم تفصيلات وافية حول مايعنيه بالضبط حول الكيانات المستقلة لكن التصريح يكشف من جهة اخرى عدم ميل الحكومة البريطانية إلى الحاق العراق كمستعمرة تابعة لحكومة الهند البريطانية، واستندت الحكومة البريطانية على مبدأ حق تقرير المصير الذي اعلنه ودرو ولسن رئيس الولايات المتحدة الامريكية (1912 – 1916 / 1916 – 1920) [1]الذي صدر بنوده الأربعة عشر في 18 كانون الثاني 1918، وهو مايتعلق بالبند الثاني عشر الذي ينص على : "ضمان السيادة التامة للأجزاء التركية من الإمبراطورية العثمانية مع ضمان الحياة للقوميات التي تنضوي حالياً تحت الحكم العثماني وإعطاؤها الفرصة كاملة من اجل حق تقرير المصير"[2].

الا ان تطبيق بريطانيا لهذا المبدأ كان مقيداً في الساحة الدولية، فبقدر تعلق الأمر بالعراق، تباطأت الحكومة البريطانية في البت بصورة نهائية في تقرير الصيغة السياسية والادارية له، بل ولم تلزم نفسها لسياسة معينة بخصوص خطاب لويد جورج الانف الذكر، او الواجهة العربية التي يراد اصطناعها في بغداد بموجب البند الثاني عشر من بنود ودرو ولسن، أو حتى بالنسبة للطريقة التي يجب ان تحتفظ بريطانيا بنفوذها بسيطرتهم على العراق، وقد يعود ذلك إلى المشاكل التي كانت تنتظر تسويتها بموجب مؤتمر الصلح في فرساي في 1919 لاسيما مسألة عدم استقرار الاحتلال البريطاني لولاية الموصل، تلك المنطقة التي كان من المفترض بموجب اتفاقية سايكس – بيكو منطقة خاضعة للاحتلال الفرنسي.

وفي ضوء ذلك فأن موقف بريطانيا تجاه مستقبل الحكم في العراق عموماً لم يكن واضحاً أو معينا، هذا على الرغم من الإعلان البريطاني – الفرنسي في 8 تشرين الثاني 1918، الذي اكد على نوايا حكومتي بريطانيا وفرنسا في تحرير الشعب العربي وإقامة حكومات حرة[3]، اذ ان الحكومة البريطانية استمرت في عدم كشفها عن طبيعة الدولة

International Edition, U.S.A, New York, Americana corporation, 1975, Vol.17,pp.629-630

(1) نقلاً عن: كاظم نعمة، الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال، بيروت، 1988، ص23.

(2) Philip Graves, The Life of Sir Percy Cox,London, 1941,p.37 .

(3) ودرو ولسن(1856 -1924) وهو الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الامريكية، انتخب حاكماً عن الحزب الديمقراطي الحاكم لولاية نيوجرسي في 1910، فرئيسا للولايات المتحدة بعد فوز الديمقراطيين الساحق في 1912، وفي 2 نيسان 1917 طلب ولسن من الكونغرس اعلان

المزمع إقامتها في العراق، بل ولم تتوصل إلى قرار بخصوص السياسة الإدارية له، وبعبارة أخرى ان الإعلان البريطاني – الفرنسي لم يكن بياناً ختامياً يحدد فيه التزامات الطرفين تجاه الشعوب المحتلة من قبلهما [1].

ومع ذلك ناقشت دوائر وزارة الخارجية البريطانية الوضع في كوردستان في حال تشكيل دولة عربية بموجب الإعلان البريطاني – الفرنسي، وكان الحل المطروح هومنح الكورد في العراق حكماً ذاتياً تشمل حدوده ليس فقط المنطقة الواقعة جنوب الزاب الصغير بل ايضاً مقاطعات راوندوز وهنكارتي وبوكان[2] .

المحور الثاني: دخول بريطانيا الى المناطق الكوردية في العراق

في تشرين الأول 1918 أدرك الحكام السياسيون البريطانيون في العراق، بأن مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي سوف يتعزز إلى حد بعيد بضم ولاية الموصل، وقد وجد هذا الرأي ترحيباً كبيراً من حكومة لندن، التي لم تعد في ذلك الوقت قادرة على رؤية ولاية الموصل بما تحتوي من مقومات استراتيجية تحت السيطرة الفرنسية بموجب اتفاقية سايكس – بيكو[3].

ولذلك تقدمت القوات البريطانية بعد عقد هدنة مدروس مع الدولة العثمانية في 30 تشرين الأول 1918، نحو ولاية الموصل وقامت باحتلالها في 10 تشرين الثاني 1918، بذريعة أن شروط الهدنة المذكورة تخول القوات البريطانية احتلال "نقاط استراتيجية"، وان قانون التوارث الدولي يشير إلى ان الدولة التي تستقل يحق لها الاحتفاظ بكامل أراضيها وحدودها السابقة[4].

الحرب على المانيا ودول المحور، وعندما انتهت الحرب العالمية الاولى وعقد مؤتمر السلام في فرساي، ترأس ولسن الوفد الامريكي للمؤتمر، وأعلن بنود ميثاق عصبة الامم وبنوده الاثني عشر. ينظر:

Every man's Encyclopedia, Vol.12, U.S.A, 1978,pp.503-504

(1) Elisabeth menroe, Britains Moments in the Middle East 1914-1956, London, 1969,p.6

(2) Briton Busch, Britain, India and The Arabs, London, 1910,p.223.

(3) ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص 197.

(4) المصدر نفسه، ص 188.

رحب الكورد بشكل عام بالقوات البريطانية التي تعهدت بعملية إغاثة كبيرة بعد المجاعة والتدمير الذي تعرضوا له تحديداً في عام 1917، الذي شهد انسحاب القوات الروسية واعادة القوات العثمانية انتشارها في المنطقة .

ومن بين الأمور المهمة الأخرى التي ساعدت بريطانيا في عملية السيطرة على المنطقة، هي الاتصالات المبكرة التي بدأ بتنفيذها البريطانيين بعد احتلالهم كفري وكركوك في نيسان وتشرين الأول 1918 مع رؤساء الأكراد والمتنفذين منهم ممن ابدوا رغبتهم في الدخول تحت النفوذ البريطاني [1] فقد اتصل الشيخ محمود [2] الذي سلم اليه العثمانيون المنسحبون الإدارة في السليمانية، بالحاكم السياسي في كفري في الأول من تشرين الثاني 1918 طالباً منه :- "ان لا تكون كردستان خارج قائمة الشعوب المحررة... ويستفسر عن أية تعليمات تصدر اليه خاصة مايتعلق بالحركة ضد الأتراك"[3]، كما كانت القبائل والجماعات الكوردية القاطنة في شرقي الزاب الاسفل "راغبة برمتها ان تنكر طاعتها لتركيا وتدخل تحت النفوذ البريطاني"، كما أظهرت العشيرتين الكبيرتين داركاي والجاف موقفاً ودياً واستعداداً لاطاعة الاوامر الصادرة اليها من بريطانيا في صالح النظام والقانون [4] .

إن أهم القضايا التي واجهت الإدارة البريطانية هي مسألة الوضع في المناطق الكوردية في العراق والعمل على إعادة النظام والأمن إلى منطقة مدمرة بما يؤمن السيطرة البريطانية عليها، وتبدو تلك السياسة خطوطها الرئيسية واضحة في التعليمات التي أوصى بها الرائد نوئيل [5] الذي عين في تشرين الثاني 1918 حاكماً سياسياً في منطقة كركوك.

---

(1) للمزيد من التفاصيل حول مشكلة الموصل. ينظر: فاضل حسين، مشكلة الموصل، بغداد، 1967.

(2) نقلاً عن: ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص 197.

(3) س.جي.ادموندس، كرد وترك وعرب، ترجمة جرجيس فتح الله، بغداد، 1871، ص 95.

(4) 1) الشيخ محمود(1881 -1956) وهو الحفيد الابعد لرجل ديني كردي ذي سمعة كبيرة هو كاكه أحمد، تولى الشيخ محمود السلطة في السليمانية في السنوات التالية: 1919، 1922، 1927، 1929، قضى سنوات حكمه هذه بين الثورة لاجل تشكيل دولة كردية وبين النفي الى خارج العراق. ينظر: المس بل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر خياط، بغداد، 1971، ص 183، مير بصري، اعلام الكرد، لندن، 1991، ص 38-43.

(5) F.O.371.3407-07739 P.R.O.London. No. 9351. From political Baghdad to Foreign and Deheran, Dated 1st November 1918, No. 9351

وبما ان السياسة البريطانية تجاه العراق عموماً كانت غير واضحة المعالم، فان المسألة الكوردية في المنظور البريطاني في تلك المرحلة من التسويات السياسية بين دول الحلفاء المنتصرة، كانت تتراوح بين ثلاثة خيارات وهي:-

اولا : إلحاق ولاية الموصل جزأ من العراق.

ثانيا : ترك شريط حدودي للمناطق الكوردية يتمتع بحكم ذاتي، على أن يحكم هذه المناطق رؤساء محليون مع مستشارين سياسيين بريطانيين.

ثالثا : فصل المناطق الكوردية عن العراق وتشكيل دولة كوردية مستقلة[1].

كان اسلوب المرونة غالباً على السياسة الإدارية البريطانية تجاه االكورد في العراق و المتمثلة بقضية مشاركة السكان المحليين في الحكم، وهو يختلف عن ماهو عليه في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى النزاع البريطاني – العثماني ثم التركي على ولاية الموصل، الذي دخل أروقة عصبة الأمم كمشكلة دولية معلقة بين الأعوام 1918 – 1925، وما رافقه من تهديدات وادعاءات قانونية وسياسية عثمانية ثم تركية بأحقية امتلاكها [2] .

هدفت الإدارة البريطانية من تلك السياسة تطمين الكورد بأنه ليس في نيتها أن تفرض عليهم إدارة غريبة عن عاداتهم وتقاليدهم، وإنها أكثر مدنية وحداثة من الإدارة العثمانية، كما أنها تعمل على تحقيق مصير الكورد بتأسيس دويلات تتمتع بالحكم الذاتي، ولذلك عرفت المنطقة الكوردية انواعاً مختلفة في أنظمة الإدارة وبالإشكال الآتية:

اولا:

منح بعض المناطق وضعاً خاصاً، كتثبيت الشيخ محمود الحفيد على السليمانية، وتعيين عدد اخر من العناصر الكوردية على مناطقهم كحلبجة، وجمجمال، وراوندوز، والعمادية.

---

(1) F.O.371.3407.007739. P.R.O.London. No. 8744. From Baghdad Political Baghdad to Simla, Dated 15th December 1918.

(2) خدم نوئيل في الدائرة السياسية الخارجية البريطانية في الهند، شارك في الحرب العالمية الاولى، وأدى دوراً بارزاً في مطاردة عملاء المانيا في ايران، اختبر من وزارة الخارجية البريطانية بمهمة الذهاب الى كردستان، للمزيد من التفاصيل ينظر: المس بل، المصدر السابق، ص 187، كمال مظهر أحمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، ط2، بغداد، 1984، ص229.

ثانيا :

حكم مناطق اخرى حكماً بريطانياً مباشراً بتعيين عدد من الحكام السياسيين البريطانيين لأجل ضمان جمع الضرائب، والتوسط في حل النزاعات المحلية، حسب وجهة النظر البريطانية.

ثالثا :

تشجيع النظام العشائري والتشديد على تشكيل اتحادات عشائرية لتسوية شؤونهم العامة بإشراف الحكام السياسين البريطانيين [1].

و بذلت الادارة البريطانية في بغداد في المدة مابين عامي 1918 – 1920 جهوداً كبيرة لأجل تمهيد السبيل لحكم العراق حكماً مباشراً، من منطلق ان النظام الملائم لمشاركة العراقيين في الحكم هو الشروع في اقامة مجالس بلدية كواجهة تفي بدور العراقيين سياسياً [2]، ومما ساعد الحاكم السياسي البريطاني العام على العراق ارنولدولسن 1918 – 1920 في تنفيذ تلك السياسة، اي ترك حكومة لندن إدارة بغداد دون سياسة تذكر كما يصفها ارنولد ولسن بنفسه قائلاً:- " إنني أتصور ان ليس لنا حتى الآن سياسة في المنطقة " [3].

ولذلك لعبت إدارة ارنولد ولسن دوراً مهماً في اجتناب بذل الوعود للكورد حول تشكيل دولة كوردية مستقلة تحت الإشراف البريطاني، على الرغم من إصرار الشيخ محمود حاكم السليمانية على إقامة تلك الدولة، رافضاً تطويق سلطته الجغرافية بين حدود الزاب الكبير وديالى (ماعدا أجزاء القبائل الكوردية الايرانية) [4]، وتأكيد الحاكم السياسي البريطاني على كركوك نوئيل على ضرورة تشكيل دولة كوردية مستقلة، انسجاماً مع الأهداف القومية لتلك المرحلة، في مذكرة بعث بها إلى وزارة الخارجية البريطانية، ناقش فيها ثلاثة أشكال للدولة الكوردية: دولة تقع في جنوبي المناطق الكوردية ومركزها السليمانية وتضم كلا من

---

(1) Arnold Wilson, Clash of Royalties, p.127

(2) Ibid,pp 126-127

(3) حلت مشكلة الموصل حين ارسلت عصبة الامم في ايلول 1924 اللجنةالاممية لدراسة المشكلة والتي انتهت بتقديم توصية الى مجلس عصبة الامم أشارت فيها الى وجوب انضمام الموصل الى العراق على شرط ان يستمر الانتداب البريطاني لمدة(15) عاماً. للمزيد من التفاصيل ينظر:- فاضل حسين، المصدر السابق.

(4) Arnold Wilson, Clash of Loyalities, pp.126

راوندوز واربيل وكركوك وكفري وخانقين، وأخرى دولة كوردية مركزية ومركزها الموصل وأخيراً دولة كوردية غربية ومركزها ديار بكر وتمتد إلى الشمال[1].

رفضت إدارة بغداد لفكرة تشكيل دولة كوردية مستقلة على غرار مقترح نوئيل، من استراتيجية مفادها ان جبال الشمال الطبيعية هي الحدود الدفاعية لسهول بلاد الرافدين وامتدادها الجغرافي، وبالتالي فان الولايات التابعة للحكم الذاتي في السليمانية، وراوندوز، والعمارية كافية لتمثيل الحكم الكوردي في مناطقهم، وقد أكد ارنولد ولسن هذه الحقيقة قائلاً: " إن أساس عملنا إزاء الكورد يجب ان يرتكز في رأي على ضمان حدود آمنة الى بلاد الرافدين، وأتصور، انه لا يمكن ضمان هذه الحدود في السهول ولكنها متيسرة في الجبال الكوردية... (وذلك) يستدعي سياسة قبلية... "[2].

في 27 تشرين الثاني 1918، أوصت حكومة لندن الإدارة في بغداد على ضرورة إجراء استفتاء عام عن آراء العراقيين حول تشكيل حكومة قوية ومستقرة على تعبير التعليمات الصادرة عن اللجنة الشرقية المشرفة على سياسة العراق، هذا مع توثيق وجهة نظر السكان المحليين في مختلف المناطق حول الأمور الآتية:

هل يرغبون في دولة عربية واحدة تحت الوصاية البريطانية تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل حتى الخليج...؟ وهل يرغبون في هذه الحالة في رئيس عربي بالاسم يرأس هذه الدولة الجديدة؟

كما وألحقت هذه التعليمات بتوجيه وهو انه من المهم جداً في نظرنا ان يكون التعبير عن آراء السكان المحليين هو قبولهم لهذه النقاط، وان يكون علامة قبولهم إعلانا للعالم من قبل سكان بلاد ما بين النهرين [3].

وكان الحاكم البريطاني العام يعتقد بان الحصول على الاراء التي يرتأيها السكان المحليون بتعميم الاستفتاء شيئاً غير عملي وغير ضروري معا، بسبب تفشي الأمية بين الناس واعتمادهم على شيوخهم وعلماء دينهم، التي كانت على درجة عالية من الوضوح، فحصر الاستفتاء بالشيوخ والملاكين والوجهاء وعلماء الدين، حيث دعوا للاجتماعات التي

---

(1) المس بل، المصدر السابق، ص 167-181.

(2) F.O.371.4178.3503. No.27190. Secrt and Confidential from Office of the Civil Commissione Baghdad, Dated 30th November, 1918, P.1

(3) BritonBusch op. cit, p.223

عقدت بحضور الحكام السياسيين البريطانيين[1]، الذين نقل اليهم ارنولد ولسن وبصيغة مشددة ضرورة ان تكون نتائج الاستفتاء متفقة مع النتيجة المتوقعة للاختيار، وهي دعم آراءه الرامية الى تعزيز الحكم البريطاني المباشر[2].

فضلا عن ذلك، تولى ولسن بنفسه الحملة الدعائية لإجراء الاستفتاء بتجواله بين مدن العراق المختلفة للضغط على رأي ممثلي السكان، ومن بين تلك المدن كانت السليمانية التي زارها في الأول من كانون الأول 1918، وعقد اجتماعاً فيها بحضور الشيخ محمود وحوالي (60) شيخاً كوردياً، بما فيهم شيوخ في الجانب الأخر من الحدود الإيرانية، بدا واضحاً في الاجتماع انه ثمة إجماع على ضرورة عدم رجوع الأتراك[3].

اما موقف الشيوخ الكورد من مسألة الانضواء تحت دولة عراقية فتمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل الى الخليج العربي جنوباً، فقد كان موقفهم منقسماً على نفسه، اذ لم يتفق الشيوخ، على صيغة الإدارة التي يمكن ان تطبق في مناطقهم، فقد كان بعضهم يفضل وضع كوردستان تحت الإدارة البريطانية المباشرة، بينما كان آخرون يعارضون هذه الفكرة، كما كان البعض الأخر يطالب بوجوب فصل المناطق الكوردية عن العراق وإدارتها مباشرة من لندن، وليس من بغداد، وبعد المناقشة والمداولة صدرت عن الاجتماع وثيقة تحمل توقيع ما يقرب من أربعين شيخاً كوردياً تنص على ان:- " الحكومة البريطانية قد أعلنت رسمياً ان هدفها من الحرب هو تحرير الشعوب الشرقية من الاضطهاد التركي ومنحهم المساعدة اللازمة لإنجاز استقلالها ان زعماء الكورد وممثلوا شعبها قد طلبوا من الحكومة البريطانية قبولهم في الانضواء تحت الحماية البريطانية وإلحاقهم بالعراق حتى لايتم حرمانهم من فوائد الاتحاد" [4] .

---

(1) ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص 197 .

(2) المصدر نفسه، ص 200-201.

(3) Quoted by: F.O.371.4178.3503. From Office of the Civil Commissioner Baghdad. P.3

(4) Ibid, p.1 .

كما اقترح المجتمعون الكورد تأسيس إدارة عسكرية كوردية بريطانية[1] للإشراف على الأوضاع الأمنية من جهة، وتقديم العون والتقدم الحضاري للأمة الكوردية من جهة أخرى.

ويكاد ذلك أن يشير الى شكل الدولة التي كانت في مخيلة الحكومة البريطانية اقامتها ، وهي ان المناطق الكوردية الجنوبية جزءاً من الدولة العراقية الحديثة، وعلى العكس من ذلك ترك ذلك انطباعاً في مخيلة الكورد للعودة الى استقلال الإمارات الكوردية في العهد العثماني وبمساعدة ودية من بريطانيا – كما تبين الوثيقة رفض شيوخ الكورد الاشتراك في الإدارة مع العنصر العربي، أو تنصيب حاكم عربي عليهم، وهو ما عبرت عنه صراحة مضابط كورد ولاية الموصل العشر التي أخذت من ممثلي الطوائف المختلفة، عندما أبدى الكورد عدم رغبتهم في الانضواء تحت الحكم العربي[2].

كان الشيخ محمود يمتلك فهماً مختلفاً تماماً للتسوية السياسية البريطانية في العراق، خاصة تجاه المسألة الكوردية، فهو لم يتصور ان تكون سلطته الجغرافية السياسية بين حدود الزاب الكبير وديالى، (ماعدا الأجزاء الإيرانية)، كما رأى ان بريطانيا سوف تقدم الدعم له والكورد في سبيل تحويل هذه الإدارات المحلية الى دولة كوردية مستقلة منفصلة، كما وعد به الحلفاء بموجب المادة الثانية عشر من بنود ودرو ولسن الاربعة عشر، كما اعتقد ان بريطانيا سوف تقدم له العون في ان يكون رئيساً لتلك الدولة بحكم مكانته الدينية والشعبية، لكونه يعد نفسه المرشح الوحيد لرئاسة الدولة المنشودة[3].

ولم يمض وقت طويل حتى تكشف سوء الفهم الأساسي البريطاني – الكوردي, إذ قامت إدارة بغداد على تغيير النظام الاداري في المناطق الكوردية بحيث تكون جزءاً من العراق على أن يتمتع بحكم ذاتي في مناطق محددة فقط، وقد بررت الإدارة البريطانية ذلك التغيير الى أوضاع المنطقة الكوردية المتخلفة، وانعدام المواصلات، والنزاع المستمر بين القبائل[4]، هذا فضلاً عن عدم رغبة العديد من القبائل الكوردية الخضوع لسيطرة الشيخ

(1) فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطور السياسي، ترجمة جعفر خياط، بيروت، 1949، ص 123.

(2) F.O.371.4178.3503. No. 13376. Anglo-FrenchDeclaration regarding Syria and Mesopotamia, minutes،

(3) Arnold Wilson, Clash of Loyalities,p.1290

(4) المس بل، المصدر السابق، ص 190.

محمود، وكان أبرزهم قبائل الجاف وباجلان، لاسيما الشيوخ منهم، هذا فضلا عن شيوخ قبيلة الطالباني في كركوك، الذين كانوا منافسيه في الطريقة القادرية، وكذلك شيوخ بياره وطوبله [1]، كما اعلنت قبائل كفري بشكل خاص عدم رغبتها في الخضوع تحت حكم الشيخ محمود[2].

توترت الأوضاع بشكل اكبر عندما تم تعيين الرائد الي بانستر سون محل نوئيل [3] حاكماً سياسياً على السليمانية في اذار 1919، عندما بدأت الأمور تأخذ منحى آخر، حيث اتخذ سون خطوات من اجل كبح سلطة الشيخ محمود وارجاعه الى الوضع الذي كان عليه قبل احتلال بريطانيا للمنطقة، اذ عمل على تخفيض المساحة الخاضعة رسمياً له، و سمح لعشائر الجاف في حلبجة بالانفصال عن نفوذ السليمانية، كما اوفد حاكماً بريطانياً الى حلبجة لإدارة المنطقة[4]، كما وعمل على إقصاء كركوك وكفري وكويسنجق وراوندوز عن سلطة الشيخ محمود[5].

وإزاء ذلك شعر الشيخ محمود انه سيجرد من معظم سلطاته، فقام في 20 ايار 1919 بانتفاضة مفاجئة وغير متوقعة بنظر البريطانيين، عندما تمكن من السيطرة على قوة من الشبانه الموجودة هناك، والقبض على الضباط البريطانيين والاستيلاء على الخزينة، وأعلن عن تشكيل دولة كوردية، كما اتخذ له علماً خاصاً بدولته [6] في حزيران 1919، سارت قوة عسكرية كبيرة بقيادة الفريق الاول فريزر (T.Fraser) الى مضيق دربند بازبان، وأحاطت بقوات الشيخ محمود بحركة التفاف وبمساعدة بعض الشيوخ الموالين من عشائر الهماوند طوقت قوة الشيخ محمود ودمرتها وجرح الشيخ محمود نفسه، وجيء به الى بغداد وحكم عليه بالإعدام، ثم ابدل الحكم بالسجن عشر سنوات خوفاً من قيام انتفاضة جديدة فنفي الشيخ محمود مع بعض أتباعه الى الهند حتى أواخر عام 1922[7] .

---

(1) Ibid, p.129

(2) Ibid, p.130

(3) فيليب ولارد ايرلاند، المصدر السابق، ص 100.

(4) ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص 197 .

(5) Arnold Wilson Clash of Loyalities ،p.143

(6) نمتنجورج لنشوفسكى،الشرق الاوسط فى الشؤن العالمية،ترجمة جعفر الخياط،بغداد 1964،صص140-141.

(7) ادموندس، المصدر السابق، ص 33.

وقف وراء فشل انتفاضة الكورد في تحقيق دولة كوردية مستقلة منذ عام 1919 العديد من الأسباب، ولعل أبرزها:

1- افتقرت الانتفاضة الى عامل الوحدة عن طريق كسب تأييد كبار الشيوخ الذين كان بوسعهم أن يشكلوا جبهة كوردية موحدة ضد السيطرة البريطانية.
2- اندلعت الانتفاضة بشكل عفوي ولم يجر الاستعداد لها كما يجب.
3- عدم التكافؤ في التسليح بين الطرفين. فقد تميزت قوة الشيخ محمود بكونها قوة عشائرية قليلة التسليح وقفت أمام دولة متطورة عسكريا .
4- ان العشائر الكوردية لم تكن متذمرة بعد من سوء الإدارة البريطانية التي كانت سبباً لتذمر الشيخ محمود[1] .

المحور الثالث: ضم المناطق الكوردية للدولة العراقية الحديثة:

ان تخلي بريطانيا عن العهود التي قطعتها الكورد يمكن شرح أسبابه ولكن لايمكن باي شكل من الاشكال تبريره بعيداً عن النكث بالوعود، فبريطانيا وفرنسا قد صرحا معاً في السابع من تشرين الثاني 1918 بان هدفهما هو تحرير الشعوب التي عانت الاضطهاد العثماني وتشكيل ادارات وحكومات محلية، كما بادرت بريطانيا الى تبني مبدأ حق تقرير المصير للقوميات الخاضعة للدولة العثمانية المنحلة، الذي أعلنه الرئيس الامريكي ودور ولسن في كانون الثاني 1918.

والاكثر من ذلك دخلت قائمة الوعود البريطانية حول تشكيل دولة قومية للكورد المحافل الدولية، فطبقا لمعاهدة سيفر التي عقدت في 10 آب 1920 [2] وعدت بتشكيل منطقة ذات حكم ذاتي للكورد، وفق المواد63,62 من الفقرة الثالثة، على ان يتم اجراء استفتاء من اجل الاستقلال الكامل بعد سنة واحدة من تشكيل منطقة الحكم الذاتي، كما سمحت المعاهدة أيضا بالحاق ولاية الموصل الى الدولة الكوردية في المستقبل حسب البند 62 من معاهدة سيفر ، لكن هذه المعاهدة لم تدخل حيز التنفيذ، بسبب عدم اكتراث الدول

---

(1) تم تكليف نوئيل من قبل الحكومة البريطانية للقيام بجولة تشمل كردستان باجمعها، لمعرفة المدى الذي يمكن ان ينفذ فيه الحكم الذاتي في المنطقة- للاطلاع على تلك المرحلة ينظر: كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص 236-238.

(2) F.O.371.5065-4342. P.R.O. Administration Report of Sulaimaniyan Division for the year 1919.

الموقعة عليها بالحقائق التي جرت على الاراضي التركية آنذاك، عندما كانت تشهد حرباً لاخراج جيوش الحلفاء منها، وبالتالي فان المعاهدة قد فرضت على حكومة رمزية تفتقر الى المصداقية والشعبية حتى في استانبول نفسها[1].

والاسوأ من ذلك ان بريطانيا سمحت بمرور الوقت باتباع سياسة غير واضحة المعالم بين المدة الفاصلة ما بين هدنة مودروس في 30 تشرين الاول 1918 وبين معاهدة سيفر في 10 آب 1920، وكان من الصعب التصرف بحرية في مستقبل المنطقة، بسبب الاعتداءات الارمينية واليونانية على الاناضول وصعود الكماليينالى قيادة البلاد والمراوغة والتسوية بين الحلفاء[2].

كما كان لإخفاق للكورد في تقديم زعيم جدير بالثقة، من وجهة نظر بريطانيا، كان بلا شك ضربة كبيرة للامال البريطانية في المنطقة الكوردية، اذ عدّت انتفاضة الشيخ محمود في أيار 1919 أول تراجع بريطاني لها عن دولة كوردية قائمة بذاتها في جنوبي المناطق الكوردية في شمال العراق .

وليس مستغرباً بالتالي ان تدل الاحداث ان هناك تصميماً عملياً بريطانياً على اخضاع الكورد ل" فوائد" النظام البريطاني، سواء رغبوا ذلك أم لا، لاسيما بعد ظهور اعتبار اقتصادي جديد، تمثل بالتقارير الجيولوجية الصادرة في شباط 1919، التي فاقت التصورات البريطانية حول وجود كميات كمية النفط في كركوك، وهو ما أدى ان يتبلور هذا العامل الاقتصادي ليتحول الى سياسة في آذار 1920 عندما توصل مجلس الوزراء البريطاني الى استنتاج مفاده: " ان المناطق التي تنطوي على امكانية وجود النفط في مناطق الموصل ضرورية للعائدات التي سيعتمد عليها مستقبل البلد برمته"[3].

ولذلك اقتنع واضعي السياسة في لندن بضرورة التمسك بالمنطقة الجبلية في العراق، وان كانت السيطرة عليها غالية الثمن، فبموجب معاهدة ســـان ريمو التي عقدت في نيسان 1920، تمت التسوية الرسمية بين بريطانيا وفرنسا حول المنطقة الشمالية من العراق، على أساس ضم ولاية الموصل الى منطقة الاحتلال البريطاني لقاء تأييد بريطانيا

---

(1) arnold Wilson op cit p163

(2) جريدة العرب، العدد 64، 28 ايار 1919، محمود الدرة

(3) Arnold Wilson, p.137

لفرنسا في احتلالها لسويا وان تمنحها25% من نفط ولاية الموصل، وحلب[1]، كما تم الاعلان في هذه المعاهدة عن نية تشكيل حكومة ذات واجهة عربية في العراق تقع تحت الانتداب البريطاني، دون ان تحتوي المعاهدة أي اعتراف بالضمانات الممنوحة للكورد بموجب معاهدة سيفر التي لم تمضِ بضعة أشهر على توقيعها، ولذلك فان من السهل الوصول الى استنتاج مفاده ان بريطانيا لم تعد لديها النية في ضمان المصالح الكوردية، التي اصبحت خاضعة للاعتبارات الاستراتيجية والاقتصادية البريطانية في العراق.

وهكذا تم التخلي نهائياً عن فكرة السماح بتشكيل دولة كورية، على الرغم من ان القضية الكوردية في العراق كانت حاضرة في ملفات مؤتمر القاهرة الذي عقد برئاسة ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني (1921–1922)، في المدة مابين 12–24 آذار 1921، الذي هدف الى تنسيق الجوانب السياسية والعسكرية والمالية للبلدان الخاضعة للانتداب البريطاني في منطقة الشرق الاوسط، فقد كان قرار الجلسة السياسية الرابعة التي عقدت في 15 آذار لمناقشة مستقبل الكورد، انه سوف يتم من خلال المندوب السامي البريطاني السعي الى تقارب عربي– كوردي أداري ضمن دولة موحدة في المستقبل[2].

الخاتمة:

لم تكن المسالة الكوردية و التوصل الى حلول جذرية للقضية الكوردية بالأمر السهل و اليسير بالنسبة للحكومة البريطانية من جهة و الدولة العراقية الناشئة من جهة اخرى ،فقد تطلب الامر دهاء وتعاملا حذرا في شكل السياسة الجديدة التي ستتخذها الحكومة البريطانية تجاه دول الشرق الاوسط بشكل عام و الدولة العراقية الحديثة بشكل خاص .

ومنذ الوصول الاول للبريطانيين الى المناطق الكوردية في العراق بدأ التلاعب بالورقة الكوردية واتباع سياسة العصا والجزرة معهم فتارة تساندهم وتارة تقف ضد مطالبهم ومرة تحرضهم ومرة تعاقبهم وظلت تلعب على جميع الحبال لتضمن لها امرين : الاول بقائها لأطول فترة ممكنة في المنطقة، وثانيا لتضمن مصالحها باقية على المدى الطويل و بالفعل تحقق لها ذلك ويظهر ذلك جليا في استمرار نفوذها في العراق .

(1) ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص 197 .

(2) ديفيد مكدول، المصدر السابق، ص 197 .

References

1. **Al-Arab Newspaper**, Issue 64, May 28, 1919, Mahmoud Al-Durra
2. **Al-Miss Bel**, Chapters of the Near History of Iraq, translated by Jaafar Khayyat, Baghdad, 1971, p. 183, Mir Basri, Kurdish Media, London, 1991, pp. 38-43.
3. Arnold Wilson. **Clash of Royalties**, p.127
4. Briton Busch. **Britain, India and The Arabs**, London, 1910, p.223.
5. David McDowall. **History of the Modern Kurds**, translated by Raj Al Muhammad, Dar Al-Farabi, Beirut, 1996, p. 195.
6. Elisabeth Menroe. **Britain's Moments in the Middle East 1914-1956**, London, 1969, p.6
7. **Every man's Encyclopedia**, Vol.12, U.S.A, 1978, pp.503-504.
8. F.O.371.3407.007739. P.R.O.London. No. 8744. **From Baghdad Political Baghdad to Simla**, Dated 15th December 1918.
9. F.O.371.3407-07739 P.R.O.London. No. 9351. **From political Baghdad to Foreign and Deheran**, Dated 1st November 1918, No. 9351
10. F.O.371.4178.3503. **From Office of the Civil Commissioner Baghdad**. P.3.
11. F.O.371.4178.3503. No. 13376. **Anglo-FrenchDeclaration regarding Syria and Mesopotamia, minutes**.
12. F.O.371.4178.3503. No.27190. **Secret and Confidential from Office of the Civil Commissione Baghdad**, Dated 30 November, 1918, p.1.
13. F.O.371.5065-4342. P.R.O. **Administration Report of Sulaimaniyan Division for the year 1919**.

14. Fadel Hussein. **The Problem of Mosul**, Baghdad, 1967.
15. George Lenczowski. **The middle East in World Affairs**, New York, 1956, p.70.
16. Ghassan Al-Attiyah. **Iraq 1908-1921**, Dar Al-Lam, London, 1987, p. 154.
17. Kamal Mazhar Ahmed. **Kurdistan in the Years of the First World War**, translated by Muhammad Mulla Abdul Karim, 2nd edition, Baghdad, 1984, p. 229.
18. Kazem Nima. **King Faisal I, the English and the Independence**, Beirut, 1988, p. 23.
19. Nemtnjorj Lenchowski. **The Middle East in World Affairs**, translated by Jaafar Al-Khayyat, Baghdad 1964, pp. 140-141.
20. Philip Graves. **The Life of Sir Percy Cox**, London, 1941, p.37.
21. Philip Willard Ireland. **Iraq, a study in political development**, translated by Jaafar Khayyat, Beirut, 1949, p. 123.
22. S.G.Edmonds. **Kurds, Turks and Arabs**, translated by Zarzis Fathallah, Baghdad, 1871, pg. 95.
23. **The Encyclopedia Americana International Edition**, U.S.A, New York, Americana corporation, 1975, Vol.17, pp.629-630.

British plan to integrate Kurdish areas in the wilayat of Mosul (1916-1920) Historical study

Nijiar.N.Nouman*

Abstract

The issue of Kurdish and reaching radical solutions to the Kurdish issue was easy and easy for the British government and the emerging Iraqi government. It required political and tactful politeness in the British policy towards the Middle East. Since the first arrival of the Ottomans to the land of Kurdistan and to the race started manipulating the paper Kurdish and follow the policy of cord and carrot with them at times supported by a stand against their demands and once instigated and continued to play on all the ropes to ensure first the first period of survival in the region and second to ensure their interests long-term and already achieved this and this is evident in the Will continue its influence in Iraq.

Key words: Iraqi Kurds, the Kurdish question, guardianship by nationalism, Iraqi Kurdistan

* **Lect./ Department of History / Faculty of Humanities / University of Zakho**